

نحو أمن غذائي مستدام في الأراضي الفلسطينية المحتلة: تعزيز حوكمة المراعي



بتمويل من





كتب بواسطة:
بناء على أبحاث وتقارير :
صورة الغلاف:
تصميم:
نعمة بومغارتن شارون
أويدراوغو رازينجريم
اليساندر كريسيتالي
برهان كاشور - التعمير للخدمات الدعائية والتصميم

يناير 2017

اسم المشروع: مشروع حوكمة الأمن الغذائي للبدو الرعاة في المشرق
(NEAR-TS/2012/304-524)

جهة الاتصال: السيد تومازو برتوجالي، +972 2 672 7805 ، tommaso.portogalli@oxfam.it

لا يعكس محتوى هذا الإصدار الرأي الرسمي للاتحاد الأوروبي. المعلومات والآراء التي يعبر عنها هذا الإصدار هي مسؤولية المؤلفين فقط

يضم الاتحاد الأوروبي 27 دولة أوروبية والتي قررت ان ترتبط مع بعضها البعض من خلال معارفها ومواردها ومصيرها. وخلال 50 سنة من التوسع فقد استطاع الاتحاد الأوروبي ان يبني منطقة من الاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة. والمحافظة على التنوع الثقافي والتسامح والحريات الفردية.



يلتزم الاتحاد الأوروبي بمشاركة إنجازاته وقيمه مع الدول والشعوب خارج حدوده.

مليون دولار، وهو يشكل نسبة 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشكل المواشي 40% من الناتج المحلي للزراعة، والخراف والماعز تشكل 36% من هذا القطاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة⁵. وتساهم المواشي أيضا في توفير الغذاء للعائلات⁶، ولكن قلت نسبة الماعز والخراف في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 2006⁷، وحتى عام 2014 فقد وصلت الى مليون تقريبا كمجموع كلي⁸. ان تعزيز المجتمعات البدوية والرعية وزيادة امنهم الغذائي ومساهماتهم في الاقتصاد يتطلب التغلب على هذه المعوقات الاقتصادية والانقسام الداخلي، الامر الذي سيؤدي بدوره الى تحسين الخدمات مثل التعليم والصحة وإدارة المراعي.

ان ابرز المعوقات التي تواجهها تنمية المراعي هي تلك التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، حيث لا يستطيع الفلسطينيون الوصول الى 85% من أراضي الرعي في المنطقة ج، وهي تمثل 60% من أراضي الضفة الغربية. وذلك نتيجة لبناء المستوطنات غير الشرعية⁹، والمناطق العسكرية، وجدار الفصل العنصري¹⁰. ان الإطار القانوني الذي يحكم المنطقة ج يتضمن مجموعة من القوانين المعقدة التي ورثت من العقود السابقة للعثمانيين، والحكم البريطاني والأردني حيث ترجمت من قبل سلطات الاحتلال الى تحديات كثيرة وسلبية للبدو والرعاة. وقد أدى ذلك الى اعلان كثير من أراضي المنطقة ج كأراضي دولة والتي تخصصها إسرائيل لبناء المستوطنات، وبالتالي حرمان الفلسطينيين الذي يعيشون هناك.

تعتبر مجتمعات البدو والرعاة واحدة من أكثر المجتمعات فقرا وتهميشا في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في الضفة الغربية، يعيش ما يقارب 30,000 من البدو في 183 تجمعات في المنطقة ج¹، تحت سلطة الاحتلال وتحت تهديد التهجير القسري المستمر نتيجة لما تسميه الأمم المتحدة «البيئة القسرية» التي اوجدها الاحتلال الإسرائيلي ويرافق ذلك أيضا نظام التخطيط العنصري، مما يجعل من المستحيل ان يحصل الفلسطينيون على تراخيص للبناء². ولا يحترم هذا النظام ولا يلبي الاحتياجات والعبادات والتقاليد للمجتمعات الرعية. يوفر برنامج الأمم المتحدة للأغذية لهذه المجتمعات المساعدات الغذائية نتيجة لارتفاع نسبة انعدام الامن الغذائي³. وفي قطاع غزة، فيعيش حوالي 75,000 من البدو في 18 من التجمعات البدوية، وكثير منهم يتواجد في المناطق الحدودية حيث يفرض جنود الاحتلال معيقات للحركة في هذه المناطق. تعاني هذه المجتمعات من محدودية الوصول الى الخدمات الأساسية وهم من أكثر التجمعات تهميشا في قطاع غزة. وهم يحصلون على الدخل من خلال عملهم في الأنشطة الزراعية الصغيرة وكهربين للمواشي. وهناك مجموعة أخرى من البدو في قطاع غزة لم تعد تعيش في تجمعات الرعي وقد اندمجت في المناطق الحضرية، حيث ان جميع البدو في غزة مسجلون كلاجئين⁴.

بالرغم من حالة التهميش التي يعيشون فيها، فيعتبر البدو والرعاة هم من يديرون في الأساس المراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشكل قطاع رعي المواشي مساهمة مهمة في الاقتصاد الفلسطيني، حيث كانت القيمة المضافة لهذا القطاع مع الزراعة في فلسطين في العام 2012 كان 322.6

¹ مكتب الامم المتحدة اوتشا. معالجة قضية الامن الغذائي ما بين الرعاة في المنطقة ج في الضفة الغربية. 31 يوليو 2015. <http://www.ochaopt.org/content/addressing-food-insecurity-among-herders-area-c-west-bank>

وفقا لاتفاقية اوسلو عام 1995، فقد تم تقسيم الضفة الغربية الى ثلاثة مناطق: المنطقة أ، تقريبا 20% من أراضيها، وهي تحت السيطرة الفلسطينية، من ناحية امنية ومدنية، وتتضمن مناطق حضرية للفلسطينيين، والمنطقة ب: وهي حوالي 20% من الضفة الغربية وهي تحت السيطرة المدنية الفلسطينية والأمنية الإسرائيلية، وتتضمن مناطق ريفية على الغلب، والمنطقة ج: هي 60% من الضفة، وهي تحت سيطرة الاحتلال بشكل كلي، من ناحية امنية ومدنية.

² اوتشا: المجتمعات البدوية وخطر التهجير القسري. سبتمبر 2014

https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_communities_jerusalem_factsheet_september_2014_english.pdf

³ اوتشا: معالجة قضية الامن الغذائي ما بين الرعاة في المنطقة ج في الضفة الغربية. مذكرة في تقرير اوتشا «الأراضي الفلسطينية المحتلة: الاحتياجات الانسانية 2017»، نوفمبر 2017. <http://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/occupied-palestinian-territory-humanitarian-needs-overview-1>

⁴ وفقا لتحديد الاحتياجات الذي عقد من قبل اوكسفام واتحاد لجان العمل الزراعي في أواخر 2015.

⁵ برنامج تطوير الأسواق الفلسطيني. تحليل نظام السوق: فطام الحملان. مايو 2016، صفحة 9.

http://fscluster.org/sites/default/files/documents/pmpdp-market_system_analysis_weaned_lambs-executive_summary.pdf

⁶ دولة فلسطين. وزارة الزراعة، استراتيجية قطاع الماشية، 2015-2019.

⁷ برنامج تطوير الأسواق الفلسطيني. تحليل نظام السوق: فطام الحملان

⁸ جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني. «مؤشرات مختارة حول عدد المواشي في فلسطين، 1-10-2013» http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Docu-1-10-2013_ments/LSS_2013_E_main.htm

⁹ خلال عام 2015، كانت هناك 385,900 مستوطنين يعيشون في المنطقة ج. انظر: السلام الآن: حال المستوطنات. المصدر السكان.

<http://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population>

وهناك أيضا 200,000 مستوطنين يعيشون في القدس الشرقية. انظر عبر عميم. المستوطنات والحدائق العامة. <http://www.ir-amim.org.il/he/issue/%D7%94%D7%AA%D7%A0%D7%97%D7%9C%D7%95%D7%99%D7%95%D7%AA-%D7%95%D7%92%D7%A0%D7%99%D7%9D-%D7%9C%D7%90%D7%95%D7%9E%D7%99%D7%99%D7%99%D7%9D>

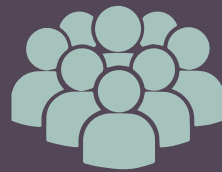
¹⁰ اونكتاد، القطاع الفلسطيني الزراعي المحاصر. 2015. صفحة 16 http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/gdsapp2015d1_en.pdf

¹¹ بيتسيلم، تحت قناع القانونية، فبراير 2012. صفحة 43-44 http://www.btselem.org/download/201203_under_the_guise_of_legality_eng.pdf

¹² اوتشا. الوصول الى مناطق المحظورة في قطاع غزة. يوليو 2013.

واحدة من أراضي الدولة تحت الحكم العثماني، متروكة، كانت ارض عامة ومخصصة لقرية او مجموعة من القرى والتي خصصت للرعي، حيث فسرت الحكومة الإسرائيلية قوانين الأراضي في الضفة الغربية 1980 انها تعني ان المجتمعات تحتاج الي وثيقة مكتوبة للقرية من اجل الإبقاء على وضع هذه الأرض، بالرغم من التفسير المعاكس خلال الحكم البريطاني والحكم داخل إسرائيل في تل ابيب عام 1949. فقد تجاهلت إسرائيل خصوصية الأرض المتروكة وأعلنت هذه الأرض المخصصة للرعي كأرض للدولة في الضفة الغربية¹¹. ويعتبر ذلك واحد من الأمثلة للتغيب الكلي لاحتياجات مجتمعات الرعاة تحت الاحتلال الإسرائيلي، حيث ان هناك حالت للفلسطينيين استطاعوا استعادة أراضيهم للزراعة، حيث يعتبر الرعاة الأكثر عرضة للتهجير وقليل ما يحصلون حقوقهم في الوصول الي أراضيهم الرعوية. وفي قطاع غزة، تمنع إسرائيل الوصول الي الأراضي على بعد 300 متر من الشريط الحدودي وهي تشكل 35% من الأراضي الزراعية التي لا يمكن الوصول اليها¹².

بينما ترتبط معظم المعوقات الأساسية للتنمية الاقتصادية للمجتمعات البدوية بالاحتلال، فيمكن معالجة بعض المعوقات من خلال المجتمعات نفسها، ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة الفلسطينية وبرامج المساعدات الدولية. ومن خلال إدارة أفضل للأراضي الرعوية تعزز من الموارد المتاحة وتزيد من إنتاجية هذا القطاع القوي، وتزيد من الامن الغذائي تحت الظروف الصعبة الحالية. تهدف هذه الورقة الي معالجة التحديات التي تواجه إدارة الأراضي الرعوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإمكانية احداث التغيير من خلال هذه العوامل.



30,000
بدوي



183
تجمع



75,000
بدوي



18
تجمع

الاثـر البيئي لتـراجـع نـسـبـة لأراضـي الرعوية

تعرف الأراضـي الفلسطينية المحتلة بتنوعها الحيوي، حيث تحوي 2500 نوع من النباتات، و800 منها نادرة، و140 منها متوطنة، وتحوي على الأقل 80 نوع من الثدييات البرية، و380 نوع مختلف من الطيور¹³. وتلعب الأراضـي الرعوية في فلسطين دورا مهما في دعم هذا التنوع الحيوي وال جودة البيئية ومواردها، بما في ذلك النباتات والحيوانات، وتساهم بشكل مباشر في محاربة التصحر وتآكل التربة من خلال تربة وتخصيب التربة¹⁴.

لا تساهم الأراضـي الرعوية فقط في تعزيز جميع جوانب الإنتاج الحيواني، بل تساهم أيضا في تخزين المياه والحفاظ على مصادر المياه وتوفير الهواء النقي والتنوع الحيوي، بالإضافة إلى أهميتها في خلق مساحات ترفيهية وقيمتها الثقافية. وعلى المستوى العالمي، تساهم الأراضـي الرعوية في محاربة التغير المناخي من خلال الحفاظ على الكربون وتخزينه. وقد تطور علم المراعي البيئية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فهناك أدلة مقنعة حاليا أن الرعي ليس مفيدا فقط لصحة الأراضـي بل مهما أيضا لوجودها. وتتواجد معظم ايكولوجية المراعي فقط من خلال تفاعل النباتات ومن يربونها. وعندما يتم إزالة رعي الحيوانات من النظام، أو عندما تكون سلوكياتهم الطبيعية قليلة، فذلك يعيق النظام، وتتغير هذه الايكولوجية، وغالبا ما تتحلل. أن الدور الذي تلعبه المراعي هو نتيجة لعملية طويلة من التطور المشترك ما بين حياة النباتات ورعي الحيوانات، وإدارة الرعاة التي تضمن استدامة التفاعل الطبيعي ما بينهما. ويمكن أن تكون بعض العوامل الفاعلة لإدارة المراعي هي الفترات القصيرة للرعي الجائر، وتفضيل الأعشاب على الشجيرات، والتوقيت الموسمي للرعي لضمان أن أكثر الأعشاب إنتاجية موجودة ما قبل رعي الأرض ورعي المواشي الموسمي، مما يسمح أن تتراح مناطق الرعي وتستعيد قوتها من فترة رعي إلى أخرى¹⁵. تعتبر كل من التغييرات التي تحصل في حياة الرعاة، وممارسات الرعي وإدارة المراعي محددات لصحة الأراضـي الرعوية، ومن أجل استعادة وضمان بقاء نظام ايكولوجي صحي، فيجب تبني الممارسات التي أقصى درجة في ظل المعوقات المتواجدة حاليا.

معوقات التنمية في قطاع المواشي والإدارة الفاعلة للمراعي

من أكثر العوامل المؤثرة على توفر المراعي في الأراضـي الفلسطينية المحتلة هو المعوقات المفروضة على الوصول إلى الأرض بسبب نظام التخطيط العنصري الإسرائيلي وبناء المستوطنات في المنطقة ج في الضفة الغربية، ومحدودية الوصول إلى المناطق القريبة من الحدود ما بين غزة وإسرائيل. ولكن، هناك العديد من عوامل أخرى تساهم في زيادة التحديات على إدارة المراعي، والتي لا يقتصر بعضها على السياق المحلي. أن التطور الحضري سريع الوتيرة في الأراضـي الفلسطينية المحتلة ونمو سكاني بمعدل 3% ومناطق محدودة للتوسع الحضري نتيجة للاحتلال، كل ذلك يمنع التخطيط الاستراتيجي للمنطقة كلها، ويؤدي إلى استخدام المناطق الزراعية الواسعة الخصبة والمراعي للتنمية الحضرية¹⁶.

أثر التطور في الزراعة والرعي في الضفة الغربية وغزة على توفر المراعي، من خلال السيطرة على المراعي وتحويلها لزراعة المحاصيل، واثرت أيضا على جودة الأرض الجوفية، وحاليا، تستخدم 5% من المساحات المزروعة في الضفة الغربية و60% منها في غزة في الزراعة المروية. وهذا النوع من الزراعة يزيد من طرح المياه الجوفية وتزيد من التلوث الناتج عن الأسمدة والمبيدات الحشرية والمواد الكيميائية الأخرى¹⁷. تؤثر التغييرات في تدفق المياه على تآكل التربة والذي يمكن أن يؤدي إلى تجريف التربة. وهناك أكثر من 50% من أراضـي الضفة الغربية التي تعاني من تآكل التربة¹⁸، ويمكن أن تؤدي هذه العوامل جميعها إلى أثر سلبي كبير على إنتاج الثروة الحيوانية.

أن قلة السياسات والقوانين المتعلقة بتهميش المراعي تلعب دورا جزئيا في ضعف إدارة المراعي، فقد قامت دائرة الأراضـي الفلسطينية بسن سياسة جديدة عام 2008 ولكن لم يتم السماح بتطبيقها نتيجة للمعوقات السياسية¹⁹. ونتيجة لضعف القوانين والنظم القانونية المعقدة، فإن 30% من المساحات الزراعية في الضفة الغربية أصغر من 0.3 هكتارات.

¹³ جاد إسحاق وستيفين جاستبير. «قضية التنوع الحيوي في فلسطين». أريج، مركز الأبحاث التطبيقية. Biodiversity in Palestine.pdf

¹⁴ دائرة جودة البيئة، «الخطة الوطنية: خطة العمل واستراتيجية التمويل لمحاربة التصحر في الأراضـي الفلسطينية المحتلة»، 2012.

¹⁵ د. مجاي ديفيس وهيلبرج وكويديرو. الرعي والاقتصاد الأخضر. هل هي علاقة طبيعية؟ برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة. 2014. صفحة 58 <https://portals.iucn.org/library/sites/library/files/documents/2014-034.pdf>

ويعتبر قانون الأراضي في قطاع غزة أكثر وضوحاً وبالرغم من ذلك، 55% من المساحات مسحتها أقل من 0.3 هكتارات. ويؤدي ذلك إلى قلة كفاءة استخدام الأرض، فهي مساحات صغيرة وليست جديرة بالاستخدام، وبالتالي تصلح لاستخدام الأفراد أكثر من المجتمع.²⁰ ومن أجل الموازنة ما بين حجم الماشية التي يتم رعيها ومساحة الأرض الصغيرة المتاحة للرعي فينتهي بهم الأمر أن يبيعوا قطعانهم كلها أو يبقون على قطع صغير. تمنع محدودية الوصول إلى المراعي العامة الاقتصاد التقليدي الرعوي من الازدهار. لا يملك الرعاة الأرض ولا حتى مساحات صغيرة منها، والذين اعتمدوا فيما مضى على أراضي الرعي العامة، فلا يمكنهم أن يبقوا قطعانهم في حالة مستدامة. إن مالكي القطعان الأغنياء ليسوا سكاناً محليين ويمكنهم أن يتحملوا تكاليف تخزين المياه والأعلاف، وزيادة قطعانهم على حساب القطعان الصغيرة، بحيث يتركون المالكين الأصليين بدون مساحات رعوية أو مصدر للدخل.²¹ وعندما يصبح البدو غير قادرين على كسب لقمة العيش من الماشية فغالباً ما يهاجرون إلى المدن، حيث ينضمون إلى القوى العاملة المنخفضة المعارات والمهمشة اقتصادياً وبنفس الوقت لا يتم الاستثمار في معرفتهم التقليدية في الرعي وبالتالي يخسرونها في نهاية المطاف.

إن قلة مناطق الرعي المتاحة تؤدي إلى زيادة استخدام المناطق المتاحة الأخرى، وذلك يؤدي دائرة النمو الطبيعي وتشوش مستقبل المنتجات الغذائية. وادى ذلك أيضاً إلى ارتفاع أسعار الأعلاف مما جعله أقل ربحاً للرعي، بينما احتاج الرعاة في الماضي إلى شراء العلف فقط لعدد قليل من الأشهر فقط خلال العام،²² ولكن الآن، يعتمد الرعاة على كمية كبيرة من الأعلاف التي يتم شراؤها، وبشكل ذلك 70% من تكاليف الإنتاج.²³ وعندما لا يتم شراء كميات وجودة كافية من العلف فإن قلة تغذية المواشي تؤدي إلى تعريض صحة الحيوانات للخطر.

وهناك آثار أخرى لقلّة الوصول إلى الأرض، وهي المساحات المكتظة التي تبقى فيها القطعان، وبالتالي يزيد انتشار الأمراض ما بينهم والخطر الاقتصادي الذي

يلحق ذلك. وبشكل ذلك أخطاراً موجودة أصلاً نتيجة لممارسات الرعاة مثل استعارة الخراف الذكور للتربية وإبقاء الحيوانات بدون ظروف تهوية مناسبة. ويمكن لذلك أن يشكل خطراً على صحة الإنسان نتيجة لقرب مساكن الحيوانات والإنسان.²⁴ وهذه المخاطر تم معالجتها من خلال مشاريع المساعدات الإنسانية، من بينها جهود أوكسفام لتطعيم القطعان وتشجيع استخدام التلقيح الاصطناعي وتوفير الدعم اللوجستي لذلك من خلال شركائنا.

وهناك عامل آخر مهم لتنمية هذا القطاع هو تمكين أفراد المجتمع ومشاركتهم في إدارة الأراضي الرعوية والتخطيط الاستراتيجي في قطاع الماشية. ويعتبر مالكو القطعان المسيطرين واحدة من هذه العوامل (وهم الذين يوظفون الرعاة لعمل التصليحات ولكنهم يستفيدون من معظم الربح لأنفسهم). وعامل آخر هو عندما تشارك النساء بشكل فاعل في الرعي والأنشطة الزراعية فإنها تلعب دوراً مهماً في تأمين الغذاء والدخل للعائلات الريفية، ولكنهم لا يتمتعون بحقوق ملكية الأرض في مجتمعاتهم. وذلك يؤثر على قدرتهم على الاستفادة من المساعدة الحكومية والدولية عندما تتأثر سبل عيشهم بخسارة وصولهم إلى ملكية الأرض.²⁵ تلعب النساء الرعاة دوراً مهماً في تنمية الرعي وتربية المواشي وامتلاك المعرفة الفنية في تربية المواشي وتسويق المنتجات المتنوعة من الماشية. ومن المهم بناء قدرات النساء في المجتمعات الرعوية ومنحهم القدرة على إدارة عملية التنمية الاقتصادية الخاصة بهم، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة إنتاجية هذا القطاع. وتقوم البرامج الدولية مثل مشروع أوكسفام «عمد»²⁶، ببناء قدرات النساء لتطوير مشاريعهم حيث يمكن للتغيير على مستوى التشريعات والمجتمع يمكن أن تعطي للنساء القدرة على الوصول الكامل لحصة عادلة من الاقتصاد من الشباب خلال ملكية الأرض. ويمكن اختبار ماهية دور الشباب في مجتمعات الرعاة في الممارسات الحالية وطموحهم المستقبلية ولكن يجب دمجهم في العملية بشكل تكاملي تشاركي.

¹⁶ فاو. وضع حيازة الأراضي والتخطيط والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة. 2015.

¹⁷ إسحاق وجيستير. "قضية التنوع الحيوي في فلسطين".

¹⁸ د. مجاي ديفيس وهيجلبرج وكويديرو. الرعي والاقتصاد الأخضر. هل هي علاقة طبيعية؟ موثق في فاو. "وضع حيازة الأرض"

¹⁹ فاو. وضع حيازة الأراضي والتخطيط والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة

²⁰ فاو. وضع حيازة الأراضي والتخطيط والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة. موثق في نوري والمريد ونفزاوي "الرعي في منطقة المتوسط المتغيرة: تغيير سبل العيش الزراعية للرعاة في مناطق المشرق والمغرب". ورقة تم إعدادها لورشة عمل رقم 4 للمنافسة على المصادر، والفقر الريفي والسياسات في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا في الاجتماع المتوسطي العاشر للأبحاث 2008. معهد الجامعة الأوروبية - مركز روبرت شومان للدراسات العليا.

²¹ نوري المريد ونفزاوي. "الرعي في منطقة المتوسط المتغيرة"

²² بيتسيليم. الطرد والاستغلال. ديسمبر 2016. صفحة 7 http://www.btsalem.org/sites/default/files2/201612_expel_and_exploit_eng.pdf

²³ وزارة الزراعة. استراتيجية قطاع الماشية.

²⁴ نوري المربون الرعاة على الحدود: سبل العيش الريفية الفلسطينية خلال الانتفاضة الثانية. 2003

²⁵ اوتشا. "قطاع غزة: الأثر بعيد الأمد لحرب عام 2014 على النساء والفتيات". ديسمبر 2015

²⁶ <http://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-long-term-impact-2014-hostilities-women-and-girls-december-2015>

²⁶ "من المياه إلى الأسواق: تحديات كبيرة أمام المربين الصغار ومنتجي اللبن من النساء في الضفة الغربية" بتمويل من وزارة الخارجية الإيطالية

التدخلات الحالية المتعلقة بإدارة المراعي

تعتمد الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل كبير على الدعم الدولي، وفي عام 2015 حصلت الحكومة الفلسطينية على دعم بقيمة 750 مليون دولار سنوي²⁷. وذلك من أجل استدامة هيكلية الحكومة والمساعدات المباشرة حيث يتلقى البدو المساعدات الغذائية ومساعدات إنسانية أخرى للسكان وللحيوانات، وأيضاً يركز بعض الدعم على التنمية طويلة الأمد وهو مهم لنمو الاقتصاد الفلسطيني واستقلاله. وعلى سبيل المثال، خلال عام 2012، تم الاستثمار في المشاريع بقيمة \$86 مليون لمعالجة قضايا تتعلق بتدهور أحوال الأراضي²⁸، والجفاف والتصحر. ولكن الدعم الذي يعتمد على المشاريع بشكل متفرق له هدف محدد مثل زراعة أشجار الفواكه والذي زاد خلال العقد المنصرم كجزء من جهود استصلاح الأراضي، وقد تم التغاضي عن قطاع الماشية وإدارة المراعي. تؤثر بعض مشاريع التنمية سلباً على إدارة المراعي رغم مساهمتها في قطاعات أخرى، ومن أجل تعديل ذلك وتمكين قطاع المواشي والبدو المهمشين والرعاة، فهناك حاجة إلى تحسين إدارة المراعي والتي يجب أن يتم ادماجها في استراتيجيات التنمية على مستوى أوسع.

1. **المياه:** ان الوصول إلى مصادر المياه مهم لإدارة القطعان وجودة وإنتاجية قطاع المواشي. إن المعوقات التي وضعتها إسرائيل للحد من الوصول للمياه وخاصة في المنطقة ج تؤثر على جميع مناطق الضفة الغربية وهذه تعتبر واحدة من العوامل الأساسية في تأخر النمو الاقتصادي في قطاع الزراعة²⁹. تعالج الكثير من التدخلات الدولية مشكلة المياه، وذلك مثل إعادة تأهيل الخزانات ونظم الري في مبادرات إعادة تدوير المياه والزراعة وهي ترتبط بشكل مباشر بإدارة

المراعي. ولكن، يمكن أن يؤثر ذلك أحياناً على المراعي نفسها بشكل سلبي، وعلى سبيل المثال، فإن توفير المياه من مصادر خارجية يمكن أن يغير الأنماط التقليدية للحركة الموسمية والتي كانت فيما مضى نتيجة لتوفر المياه. ويمكن أن يشتت ذلك أنماط الري ويؤثر على صحة المراعي وتدفق المياه من نظم الري والذي يمكن أن يؤثر على توازن وجودة المراعي.

2. **التشجير والزراعة:** تهدف مشاريع إعادة وضع البذور في المراعي والتشجير إلى تحسين خصوبة التربة ورفع وعي المزارعين في تنمية المراعي وأهميتها. وتعتبر تخصيص الأراضي لغرض الرعي ومنع الوصول الموسمي من أجل إتاحة الفرصة لإعادة التبذير أو التشجير والتي يمكن أن تكون مستدامة، هي واحدة من أقدم الممارسات في المنطقة، وهي تعرف في الأردن بـ «الحمى»، ولكن مع تراجع اليات الحكومة التقليدية حيث يجب استخدام اليات جديدة من أجل تحقيق الهدف لمنفعة المجتمع³⁰.

3. **الحكومة:** إن دعم مجتمعات الرعاة للمشاركة في عمليات صنع القرار والتأثير على السياسات يؤثر على إدارة المراعي وهذا مهم ليس فقط للتنمية الاقتصادية ولكن أيضاً للسكان المهمشين اقتصادياً. وواحد من هذه المشاريع هو «حوكمة الأمن الغذائي لمجتمعات الرعاة في المشرق» المنفذ من قبل أوكسفام بتمويل من الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى تعزيز سبل العيش لمجتمعات البدو وتطوير الحوكمة التشاركية.

²⁷ انظر أبو عامر، «لماذا تعطي الدول المانحة أقل للفلسطينيين؟» 24 فبراير 2016. <http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/02/palestinian-authority-reduce-foreign-aid.html>

²⁸ دائرة جودة البيئة، «الخطة الوطنية: خطة العمل واستراتيجية التمويل لمحاربة التصحر في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

²⁹ مركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، «الحق في المياه في فلسطين: ورقة حقائق 1: مقدمة» <http://www.cesr.org/downloads/Palestine.RighttoWater.Factsheet.pdf>

³⁰ لجنة إدارة الحمى، «خطة إدارة الحمى في حمى بني هاشم» 2013-2017. الصفحات 4-6

التوصيات:

أفضل للمراعي. واحد من أبرز مواضيع بناء القدرات هو تعزيز العلاقات الاجتماعية للمجتمعات وتحسين الخدمات التي يحصلون عليها وثمان تمثيلهم في التشاورات المحلية والدولية وفي الحوارات. ان ادماج النساء والشباب بشكل كامل في عمليات التشاور وإدارة المراعي بما في ذلك ضمان الوصول الى الأرض يعتبر مهما.

-التنسيق: يجب زيادة جهود التنسيق ما بين المؤسسات الحكومية الفلسطينية والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية. من اجل تطوير نهج شمولي يعزز إدارة وحماية المراعي، وتنفيذ مشاريع لرفع الوعي وتوفير المساعدات الفنية والخبرات من المجتمعات أنفسها. يجب ان تأخذ ميع المشاريع بعين الاعتبار والتي تؤثر على أنشطة الرعي ان تبني نهج التنمية على مستوى واسع، والذي يجب ان يركز فقط في مخرجاته على تعزيز التنسيق بشكل كبير ما بين الجهات الفاعلة. وان ضمان الوصول الى قطاع الماشية أكثر قوة يتطلب الاخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والسياق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطوير سياسات قوية.

-تطوير السياسات: بالرغم من التحديات السياسية فمن المهم تطوير بيئة قانونية تحمي إدارة المجتمعات للمراعي، الامر الذي يعزز الكفاءة ويدعم التدخلات القائمة على مستوى المنتجين الصغار من اجل الحفاظ على تنمية أفضل لقطاع المواشي. ان تطوير السياسات الشمولية لتحسين إدارة المراعي من قبل الحكومة الفلسطينية ووزارة الزراعة مهم لتعزيز قدرتها على قيادة هذه العملية. يمكن ان يتم التحقق من صحة هذه السياسات من خلال التعلم من الدول المجاورة إذا اثبت البحث انه يمكن تبنيها على المستوى المحلي. يجب ان تتضمن السياسات تعزيز القوانين للوصول الى الأسواق وتعميم المنتجات ودعم عمليات التجارة. وفيما يتعلق بعدالة النوع الاجتماعي، يمكن للسياسات ان تشجع على المشاركة الكاملة للنساء البدويات ومن مجتمعات الرعي في الأنشطة الاقتصادية لمجتمعاتهم ودمج الشباب، ويجب ان يعمل كل من الحكومة الفلسطينية والمجتمع المدني معا من اجل تعزيز العملية التشاركية في عملية تغيير السياسات.

يعتبر الاحتلال هو السبب الأساسي للفقر والتهميش لمجتمعات الرعاة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولذلك تسعى جميع الأطراف الفاعلة الى دعم إدارة المراعي والتي يجب أولا ان تلتزم بتحدي ظروف الاحتلال من خلال هذه التدخلات.

ومن اجل ضمان تحسين إدارة المراعي، وامن سبل العيش للبدو ومجتمعات الرعاة، وزيادة الامن الغذائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والاستقلال الاقتصادي للسوق الفلسطيني، فيجب ان يتم ربط هذه التدخلات بشكل استراتيجي، والاخذ بعين الاعتبار احتياجات إدارة المراعي، والاستثمار في فرص التنمية والتي يمكن ان تتحقق بالرغم من وجود الاحتلال. ويجب ان يتم التركيز على المستقبل المستدام لهذا القطاع، والاستفادة من الفوائد على المستوى القصير والبعيد. وهناك أربعة عوامل يجب ان نأخذها بعين الاعتبار في التخطيط المستقبلي والبرامج لإعادة تأهيل المراعي وتنمية قطاع المواشي:

-نهج التنمية: ربط التدخلات الانسانية بالتنمية من اجل تعزيز صمود البدو ومجتمعات الرعاة وضمان وجود مشاريع تستهدف هذه المجتمعات لتعزيز صمودها الاجتماعي والاقتصادي وليس فقط تقديم الدعم. ان الهدف النهائي المرجو تحقيقه من نهج التنمية هو ضمان احترام واحقاق حقوق الانسان للبدو الفلسطينيين، ومن ناحية أخرى انهاء الاحتلال وضمان الوصول الكامل للأرض ومصادر المياه وضمان حرية الحركة في الرعي كأولوية قصوى. وتحفيز المجتمعات على العمل من اجل إدارة أفضل للمراعي، وتحسين مصادر المساهمات وزيادة المعرفة التكنولوجية المتاحة من اجل اختيار افضل المراعي وهو جزء تتحكم به الحكومة الفلسطينية ويمكن ان يكون مفيدا حتى في ظل معيقات الاحتلال. ويمكن لذلك ان يضمن الفائدة القصوى من الفائدة الكامنة في قطاع الماشية.

-بناء القدرات بشكل تشاركي: يجب ان يتم ادماج البدو ومجتمعات الرعاة في عملية وضع السياسات وتعزيز إدارة المراعي والحفاظ عليها كمالكين للمعرفة التقليدية ومنتفعين مباشرين من هذه الأنشطة. تعزيز قدرات المؤسسات المحلية ستؤدي الى إدارة

85% من الأراضي الرعوية في المنطقة ج
و35% من الأراضي الزراعية في قطاع غزة لا
يمكن الوصول إليها



مساحات الأراضي صغيرة جدا و غير مستدامة،
حيث ان 30% و55% من الأراضي الزراعية في
الضفة الغربية وقطاع غزة تتابعيا تتراوح
مساحتها بأقل من 0.3 هكتارات



التوسع
الحضري السريع نتيجة لمعدل النمو
وهو 3% وقلة الوصول الى الأرض من اجل
التنمية



نسبة الاعتماد على أسعار الاعلاف قد
ازدادت وتكلفة الاعلاف حاليا تشكل
70% من تكلفة الانتاج



